وكـان ان عمـدت السلطات العسكرية البريطانية الى المخادعة والاتصال بالوجهاء بغية اجهاض الغليان الحاصل. وفي عام ١٩١٩، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول، ونادى بالغاء المعاهدات السرية التي عقدت في اثناء الحرب، وطالب بحق تقرير المصير، كما شدد على عدم فصل سوريا الجنوبية (فلسطين) عن حكومة سوريا[٨]. غير ان عدم استجابة بريطانيا لهذه المطالب زاد من شكوك الفلسطينيين بنوايا بريطانيا.

وفي نفس العام، اتت الى فلسطين لجنة كنغ ـ كراين الاميركية لاستفتاء السكان حول تقرير المصـير، واصدرت الجمعية المسيحية الاسلامية بالقدس بياناً اكد وحدة سوريا وعدم القبول بفصل فلسطين عنها، كما اكد الرفض القاطع لانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[٩]. وفي العام التالي، انعقد المؤتمر السوري العام، وكان يضم مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية من سوريا، وقدم للجنة المذكورة مقرراته التي تتضمن رفض وعد بلفور، ورفض فصل جنوب سوريا عنها[١٠]. الا أن توصيات هذه اللجنة لم يعمل بها. ومضت بريطانياً قدماً في تطبيق وعد بلفور، الامر الذي أدى لانفجار الموقف، وسقوط شهداء وصدور احكام بالسجن. وكان ان صدر في ايار (مايو) تعيين هربرت صموئيل اول مندوب سام على فلسطين، وهو صهيوني بريطاني، جاء تعيينه ليؤكد عزم بريطانيا على اقامة الوطن اليهودي القومي في فلسطين.

ولا يكتفي نصار بمخاطبة سلطة الانتداب، فنراه يوجه كتاباً مفتوحاً الى وزير المستعمرات امري، يقول فيه: «نرفع هذا الكتاب اليكم ونحن نأسف على ثقة كانت للعرب ببريطانيا، وآمال قضت عليهـا... ان ادارة فلسـطين تسير قوانينها واداراتها وضرائبها على سياسة من شأنها استبدال اهالي فلسطين بمهاجري الصهيونيين. وما فتح باب الهجرة على مصراعيه الا امثلة تدل على مرامي السياسة المخالفة للعدل البريطاني ولأماني العرب ولوعد بلفور الجائر»[٢٢]

ويوم وصول بلفور الى فلسطين عام ١٩٢٥، خرجت «الكرمل» بعنوان على امتداد صفحتين يقـول: «اليـوم يصـل اللورد بلفـور الى فلسـطين الناقمة على وعده من عمله، وستقابله الامة العربية الفلسطينية بالاضراب التام، وتشهد العالم اجمع على ظلامتها من هذا الوعد الجائر»[٢٣].

وعادت «الكرمل» من جديد لتصرح السياسة الاقتصادية، سياسة الافقار وبث التفرقة بني اهل فلسطين، فكتبت منبهة تقول: «كسدت التجارة، عزّ النقد، وسحقت قوى الفلاح، وسُدّ باب الرزق بما فتح من باب المهاجرة، وكثرت الضرائب، وعمت الفاقة، واضطرب حبل الامن... حكومة تثير الاحقاد، تنبش الاضغان، تحرك منها ما سكن، وتوقظ منها ما اطمأن وتضرم ما خمد»[٢٤].

ولم تتـوقف «الكرمل» لحظة، منذ العهد التركي، عن التصدي للزعماء السماسرة الذين يبيعون الارض لليهود او يسمسرون على بيع الارض. ويترامى الى سمع نصار ان الامير سعيد الجزائري، حفيد الامير عبد القادر الجزائري، عازم على بيع خمس قرى في منطقة طبريا لليهود، فيكتب قائلاً: «فليربأ الامير سعيد بسمعته وحسبه وبمستقبله، وليشفق على اصدقائه ومريديه»[٢٥].

كما يثور نصار على الزعامات الوطنية التي تتصارع من اجل المصلحة الذاتية والنفوذ الشخصي، فتزحف لاسترضاء المندوب السامي بغية الحصول على منصب، كما كانت الحال بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، فيقول: «كما ان الموظف تحت اشراف حكومة اجنبية لا يصلح للزعامة الوطنية، كذلك من يجسد ذلك الموظف وينفق قواه في العمل لاسقاطه لا يصلح للزعامة»[٢٦].

وتصعد «الكرمل» حملتها على باعة الارض منذرة بالعواقب الوخيمة. «لا تطمعوا في دراهم الصهيـونيـة اجوراً لمساكنكم، او ثمناً لاراضيكم، فلسوف تسترد منكم اضعافاً مضاعفة اذا